

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

---

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية السادسة  
أبوجا، نيجيريا، 24-28 يناير 2005

-

الأصل: إنجليزي

EX.CL/162 (VI)

التقرير عن مقرر مؤتمر الاتحاد بشأن دمج  
المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب  
ومحكمة العدل التابعة للاتحاد الإفريقي

-

التقرير عن مقرر مؤتمر الاتحاد  
بشأن دمج المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب  
ومحكمة العدل التابعة للاتحاد الإفريقي

أولاً - المقدمة:

1- لقد قرر المؤتمر بموجب قراره رقم (III) ASSEMBLY/AU/DEC.45 في دورته العادية الثالثة، المنعقدة بأديس أبابا، خلال الفترة 6 - 8 يوليو 2004، قرر من بين مسائل أخرى، دمج المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ( المحكمة الأفريقية ) ومحكمة العدل التابعة للاتحاد الإفريقي ( محكمة عدل الاتحاد ) في محكمة واحدة. وقد إرتكز ذلك القرار، الذي كان قد إقترحه مكتب الدورة العادية الثالثة للمؤتمر، على الحاجة لترشيد عمل اللجنتين وجعلهما أكثر كفاءة وأقل تكلفة. كما وجه المؤتمر رئيس اللجنة لإعداد الطرق والوسائل الخاصة بتنفيذ هذا المقرر.

ثانياً - سياق المقرر:

2- بتبنيه للمقرر رقم (III) ASSEMBLY/AU/DEC.45 فقد أخذ المؤتمر في الإعتبار توصيات المجلس التنفيذي الخاصة بتفعيل المحكمة الأفريقية. وقد تبنى المجلس التنفيذي مشروع المقرر التالي وأوصى به للمؤتمر للنظر فيه:

"إن المؤتمر":

- 1- يأخذ علماً بتوصيات المجلس التنفيذي.
- 2- يقرر أن يتم إجراء إنتخابات قضاة المحكمة إبان الدورة العادية السادسة للمجلس التنفيذي في فبراير/مارس 2005.
- 3- يقرر تفويض سلطاته في تعيين القضاة، وإقرار الميزانية، وتحديد هيكل سجل المحكمة، ومقر المحكمة، للمجلس التنفيذي، وذلك لتمكينه من إتخاذ تلك الإجراءات خلال دورته العادية السادسة المنعقدة في فبراير/مارس 2005.

3- في تلخيصه للمداولات أعلن الرئيس أولوسيجون أوباسانجو، رئيس المؤتمر، ما يلي : "لقد بحثنا في خطورة إنتشار أجهزة هذه المنظمة وخطورة عدم توفر الأموال الكافية للقيام بما ينبغي أن نقوم به بل فقط نشر الأجهزة. وقد أخطنا اليوم علماً بأنه حتى مكاتب رئيس المفوضية والمفوضين ليست معدة إعداداً كاملاً، وهكذا فقد قلنا أن هنالك العديد من الأجهزة المضمنة في القانون التأسيسي للاتحاد، وأحد هذه الأجهزة هو محكمة العدل. كما أننا نقول لماذا لا تندمج محكمة العدل مع محكمة حقوق الإنسان والشعوب حتى تكون لنا محكمة للعدل، يكون لها قسم، إذا رأيتم ذلك، لقضايا الحدود، وقسم لقضايا حقوق الإنسان، وقسم لمكافحة الجرائم

عبر الحدود، أو أي مسائل أخرى قد ترونها. ومرة أخرى ننظر للأشياء برؤية جديدة للإفادة من تجربتنا الراهنة ووضعنا القائم وعليه، وإذا كان الأمر كذلك فإنني أقترح في هذه الحالة وفي الوقت الراهن إبعاد المقرر الخاص بتفعيل المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ماذا ترون؟ تقرر ذلك".

4- في النهاية ، فإن المؤتمر ، من خلال مقرره (VII) ASSMBLY/AU/DEC.45 ،

4- يقرر أيضا الدمج بين المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومحكمة العدل.

5- يطلب من الرئيس تحديد طرق تنفيذ الفقرة 4 أعلاه وتقديم تقرير عن ذلك إلى الدورة العادية القادمة.

5- ينبغي النظر إلى هذا المقرر في إطار العملية الجارية داخل الإتحاد الأفريقي من أجل ترشيده ومن أجل خلق الإنسجام بين أجهزة الإتحاد وجعلها أكثر فاعلية. إن هذا الإجراء يعتبر ضروريا إذا أخذنا في الاعتبار أن ميزانيات كل الأجهزة التي كانت تعمل في إطار منظمة الوحدة الأفريقية فإن موازنتها الآن جزء لا يتجزأ من ميزانية الإتحاد الأفريقي.

6- لقد كانت النتيجة التي ترتبت على المقرر رقم (III) ASSEMBLY/AU/DEC.45 هو تعليق مسألة تفعيل المحكمة الأفريقية مؤقتا حتى يحين الموعد الذي كان قد حدده المؤتمر بناء على التوصيات التي ستقدمها المفوضية حول المسألة. وحقيقة، فقد كانت هنالك حجة هي أنه وبما أن الدول الأطراف في البروتوكول قد كانت طرفا في هذا المقرر، فإنها تكون بالتالي قد وافقت على تعليق العملية التي كان ينص عليها البروتوكول. إضافة إلى ذلك فإن المؤتمر هو الجهاز الأعلى للإتحاد (المادة 6 (2) من القانون التأسيسي) وهو ما يعادل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأطراف في اتفاقات أخرى، رغم أنه يتضمن دولا أطرافا وغير أطراف في اتفاقات منظمة الوحدة الإفريقية/الإتحاد الأفريقي . وبنفس بروتوكولات كل من المحكمة الأفريقية ومحكمة العدل، فهو يطلع بدور إنتخاب القضاة، وإجازة ميزانية المؤسسة، وإقرار تعديلات الاتفاقات .. الخ.

### ثالثا- المسائل ذات الصلة:

7- في إطار تنفيذ هذا المقرر كان على المفوضية معالجة عدد من المسائل، ومن بينها التالي:

- تعمل المحكمتين على قواعد قانونية مختلفة. فالمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب كان قد تم إنشاؤها لتكملة تفويض الحماية القانونية الممنوح للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وطبقا للمادة (3) من بروتوكولها، فإن

قانونها "يمتد ليشمل كل القضايا والنزاعات التي تعرض عليها والخاصة بتفسير وتطبيق الميثاق، أو هذا البروتوكول أو أى وثيقة أخرى تتعلق بحقوق الإنسان وقد صادقت عليها الدول المعنية". ومن الناحية الأخرى فإن محكمة العدل التابعة للإتحاد الأفريقي لها قانون يمتد ليشمل جميع معاهدات وإتفاقيات الإتحاد الأفريقي، وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالقانون الدولي، بما فى ذلك القضايا الثنائية بين الدول الأعضاء. وقد عبر بعض نشطاء حقوق الإنسان عن مخاوفهم إزاء دمج المحكمتين بأن ذلك قد يؤخر وبالتالي يضر بتقويض حقوق الإنسان الممنوح للمحكمة الأفريقية.

• إن المحكمتين فى مرحلتين مختلفتين من مراحل تطورهما. فبينما نجد أن البروتوكول الخاص بإنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قد دخل بالفعل حيز التنفيذ، وأنه قد تلقى فى 25 يناير 2004 العدد الضرورى من التصديقات اللازمة لإنفاذه، فإن البروتوكول الخاص بمحكمة العدل، والذى كان قد تم إقراره فى 29 يوليو 2003، قد تلقى حتى الآن (5) تصديقات فقط، وقد يستغرق ذلك وقتاً أطول قبل أن يتم تلقى العدد الضرورى من التصديقات وهو (15) تصديقا. وبالتالي، فإن الدمج من شأنه أن يؤثر سلباً بتأخير تنفيذ آلية الحماية القانونية لحقوق الإنسان فى أفريقيا.

• هنالك إختلاف بين المحكمتين فيما يتعلق بالتكوين والخبرة لكل منهما. فالشخص لى يتم إنتخابه للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ينبغى عليه، وبموجب المادة 11 (1) من البروتوكول يتوجب عليه أن يكون " .... من بين القانونيين ذو الأخلاق المهنية العالية ويتميز بكفاءة عملية، وقانونية، وخبرة مشهود بها فى مجال حقوق الإنسان والشعوب." أما بالنسبة لمحكمة العدل فالمؤهلات أكثر تعميماً. وبموجب المادة 4 من البروتوكول (فالقضاة ينبغى أن) "... يتم إنتخابهم من بين ذوى الأخلاق المهنية العالية، الذين يمتلكون المؤهلات الضرورية المطلوبة فى بلدانهم لى يتم تعيينهم فى أعلى المناصب القانونية، أو أن يكونوا من القانونيين المشهود لهم بالكفاءة فى مجال القانون الدولي". وبالتالي، فربما لا تكون لديهم التجربة الضرورية فى مجال حقوق الإنسان. وعليه، يمكن القول بأن دمج المحكمتين قد يكون على حساب الخبرة فى مجال حقوق الإنسان.

• هنالك أيضا العديد من الاختلافات الإجرائية بين المحكمة الأفريقية والمحكمة التابعة للإتحاد الأفريقي. فهناك الأحكام الخاصة بالعلاقة بين المحكمة واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (المواد 2، 4، 5 (1)، 6 (3). و8، إضافة إلى أن لوائح وإجراءات محاكم حقوق الإنسان، عادة ما تكون مختلفة عن تلك الخاصة بالمحاكم الدولية والدوائر القضائية. ومثال على ذلك، فإن الأولى (المحكمة الأفريقية) عليها أن تتبنى أحكاما خاصة تتعلق بعبء الإثبات، وأن ذلك يختلف عن المبدأ الأساسي في القانون الدولي، وذلك نسبة لانعدام المساواة بين الأطراف في محكمة حقوق الإنسان ما لم يفترض أن الأطراف ستكون دولا، وهو افتراض لم تتعرض له المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

8- وعلى كل، فبينما نجد أن لكل من هذه الحجج ما يسندها وأنها تحتاج إلى أن تأخذ في الاعتبار بجدية، إلا أن تلك الصعاب لا يمكن القول بأنها لا يمكن التغلب عليها، كما أنها لا ينبغي أن تحول دون عملية دمج المحكمتين. ويمكن تقديم الحجج التالية لدعم المقرر:

• بينما تنحصر إختصاصات المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان، فإن محكمة العدل التابعة للإتحاد الأفريقي لا تستثنى من معالجة بعض المسائل التي تمس حقوق الإنسان. إن الصلاحيات/ والقوانين الأساسية للمحكمة بموجب المادة 19 من البروتوكول هي "... تفسير وتطبيق القانون التأسيسي..." ويلاحظ أن أهداف القانون التأسيسي المنصوص عليها في المادة 3، الفقرات (ز) و (ح)، وكذلك أيضا المبادئ في المادة 4، الفقرات (ح)، (م)، (ن)، (س)، تتعلق بمختلف جوانب حماية حقوق الإنسان. عليه فإن محكمة العدل يمكن اعتبارها معنية بصورة وثيقة بمسائل حقوق الإنسان. وحقيقة، فإن هذا التضارب الممكن في التفويض هو بالفعل مثار إهتمام في النظام الأوروبي حيث قامت محكمة العدل الأوروبية بسن قوانين تغطي قانون الجماعة الأوروبية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، بينما تؤسس المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قانونها على المواد المنصوص عليها في الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد تجد المحكمة التابعة للإتحاد الأفريقي والمحكمة الأفريقية أنفسهما في مثل تلك الظروف.

• حقيقة أن المحكمتين على مراحل مختلفة من تطورها، إلا أن المسألة تتطلب الإرادة السياسية فقط من جميع الدول

الأعضاء، بما في ذلك تلك التي صادقت بالفعل على بروتوكول المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بأن تودع وثائق تصديقها وذلك حتى يتم دمج المحكمة ويدخل ذلك حيز التنفيذ. ونحن على يقين بأن الإرادة السياسية ستكون موجودة.

- في الوقت الذي نجد فيه أن الخبرة في كل من الحالتين قد تكون مختلفة، إلا أن القضاة المتدربين على القانون الدولي قد لا يحبذون تناول مسائل قد يرون أنهم ليسوا خبراء فيها. وبهذه الروح، فإن محكمة العدل الدولية تتمكن من النظر في جميع القضايا التي تعرض عليها، وفي مجالات مختلفة مثل القانون الدبلوماسي، قانون البحار، نزاعات الحدود، النزاعات التجارية .. الخ. وكما سيتم إقتراح ذلك لاحقاً، فسوف يطلب إلى الدول الأعضاء، عند إنتخاب قضاة المحكمة المندمجة، أن تأخذ في إعتبارها المؤهلات المحددة في مجال حقوق الإنسان لبعض المرشحين، الذين إذا تم إنتخابهم سوف يشكلون الهيئة القضائية للقسم الخاص بحقوق الإنسان.

- ومن المفضل دمج المحكمتين، إذ أن أحكام المحكمة التابعة للإتحاد الأفريقي واجبة التنفيذ وأن هنالك عقوبات في هذا الشأن منصوص عليها في المادة 52 (2) من البروتوكول بينما نجد أن أحكام المحكمة الأفريقية، وفي أغلب الاحتمالات، قد لا تكون واجبة النفاذ بتلك الصورة.

- إن دمج المحكمتين من شأنه أن يخلق نوعاً من الانسجام وخفض التكاليف داخل أجهزة الإتحاد الأفريقي ذات الطبيعة القانونية أو شبه القانونية، وأن يعالج مسائل حقوق الإنسان أو المسائل المرتبطة بها. وتلك المؤسسات هي اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ولجنة الخبراء الأفريقية لحقوق و رعاية الطفل، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومحكمة العدل. أما فيما يتعلق بخفض التكلفة فلا بد من ملاحظة أن كل واحدة من تلك المؤسسات، عدا لجنة الطفل، لها أمانتها الخاصة بها، وتتكون كل منها من أحد عشر (11) عضواً أو قاضياً. وفي حالة المحكمتين بصورة محددة، فإن رئيس كل من المحكمتين عليه أن يزاوئ مهامه على أساس التفرغ التام للمهمة. وبالتالي يحق لكل رئيس جميع التسهيلات اللازمة مثل المكاتب، والمنازل، والسيارات، والعاملين بالمنازل، والمرتببات، والإجازات إلى الوطن، والعلاج الطبي، والتعليم، وغير ذلك من البدلات

التي تدفع لرصفائهم المعينين دوليا لمهام خاصة في مثل مناصبهم. إضافة إلى ذلك، فإن الأعضاء الآخرين/القضاة للأجهزة الأربعة لهم الحق في السفر جوا والتنقل محليا خلال الدورات، كما لهم الحق في بدلات السفر، وبديل العلاج الطبي، والحوافز .. الخ.

- إذا ما تم تفعيل المحكمة الأفريقية كما هي فمن الممكن أن تتراجع لتصبح شقيقا فقيرا لمحكمة العدل، والتي تعتبر بموجب المادة (2) من البروتوكول الخاص بها الجهاز القانوني الرئيسي للإتحاد الأفريقي.
- إننا على قناعة بأن محكمة مقادرة وفاعلة لها الكفاءة في معالجة قضايا حقوق الإنسان تعتبر مسألة في صالح حقوق الإنسان. إلا أنه، ومن المهم ملاحظة أنه مهما كان الرأى الذى يتم إختياره من أجل تنفيذ الدمج ينبغي ألا يتسبب بلا ضرورة فى تأخير تفعيل آلية حماية حقوق الإنسان.

#### رابعاً- الحلول الممكنة:

- 9- من أجل دمج المحكمتين، هنالك العديد من الخيارات التي يمكن النظر فيها، وفيما يلي خياران:
- 10- الخيار الأول: تبنى بروتوكول جديد تنشأ بموجبه محكمة مندمجة جديدة – يتكون هذا البروتوكول من جميع العناصر الأساسية أو المتعلقة بذلك، والمأخوذة من بروتوكول المحكمة الأفريقية، وبروتوكول المحكمة التابعة للإتحاد الأفريقي. وهكذا يكون البروتوكول الجديد بديلا عن البروتوكولات الراهنة. وعلى كل، فإن هذا الخيار من شأنه أن يستغرق وقتا طويلا، وقد ينتج عنه تأخير إنشاء المحكمة الجديدة، وهو أمر مؤسف.
- 11- كما انه سيخلق مشكلة إذ أن البروتوكول الخاص بالمحكمة الأفريقية قد دخل بالفعل حيز التنفيذ. وسوف يتطلب ذلك إلغاء البروتوكول وإستبداله بقانون واحد يدمج البروتوكولين. ومن غير المؤكد إذا ما كان المؤتمر فى مقره قد كان يهدف إلى إتباع هذا النهج، إضافة إلى ذلك فإن هذا الأسلوب يحتوى على العامل المفاجيء فى إعادة فتح باب النقاش حول الموضوع برمته، بما فى ذلك الفرص المحدودة لمخاطبة المحكمة الأفريقية بواسطة الأفراد أو المنظمات غير الحكومية.
- 12- الخيار الثانى: المحافظة على جميع الجوانب القانونية للمحكمتين، بينما يتم السماح بإدارة البروتوكولات بواسطة نفس المحكمة عن طريق أقسام متخصصة. وهذا من شأنه أن يتطلب تعديلا لكل من البروتوكولين عن طريق وضع بروتوكول قصير وبسيط. إلا أنه سيكون من الضرورى فى إطار هذه العملية معالجة المسائل المذكورة أعلاه، وذلك لضمان عدم الإضرار بأهداف المحكمتين عند دمجهما. وأنه يتوجب وبقدر الإمكان

تحقيق أهدافهما. إن هذا الخيار لا يخلو من بعض الصعاب. ولا بد من صياغة ذكية ودقيقة لمعالجة بعض الأوضاع التي قد نجد فيها بعض الدول الأعضاء تقرر أن تلزم نفسها بالتوقيع والتصديق/الانضمام إلى الجزء الخاص بالمحكمة الأفريقية المندمجة وليس للجزء الخاص بالمحكمة التابعة للإتحاد الأفريقي، والعكس صحيح، على كل ، من الواضح أن هذا هو الخيار العملي الوحيد، أخذاً في الاعتبار أن المؤتمر، بالطبع، لم يهدف إلى تأخير تفعيل آلية حقوق الإنسان.

13- عليه، فإن الإقتراح هو إجراء التعديلات الضرورية على كل من بروتوكول المحكمة الإفريقية وبروتوكول المحكمة التابعة للإتحاد الأفريقي، ودمجهما في بروتوكول جديد لإقراره بواسطة مؤتمر الإتحاد. وبالتالي، من المتوقع أن تقوم الدول الأعضاء بالتوقيع والتصديق على البروتوكولات الثلاث.

14- من المتوقع أن تقوم المحكمة المندمجة الجديدة بممارسة المهام القانونية للمحكمة الأفريقية أو لتلك الخاصة بالمحكمة التابعة للإتحاد الأفريقي، اعتماداً على نوع النزاع المعروض عليها ومستخدمة آلية الأقسام المتخصصة والبروتوكول الخاص بذلك. ومن أجل ضمان أن يكون هنالك العدد الضروري من القضاة ذوا الكفاءات المطلوبة في أى وقت وكلما كان ذلك ضرورياً، فمن المقترح أن يكون عدد القضاة في المحكمة المندمجة سبعة عشر (17) قاضياً عوضاً عن العدد الحالي وهو أحد عشر (11) عضواً في كل محكمة. من بين هؤلاء خمسة (5) أعضاء من كل إقليم ، يتم إنتخابهم من بين قضاة " ... مشهود لهم بالكفاءة العملية. والقانونية، والقدرات، والتجربة، في مجال حقوق الإنسان والشعوب." كما هو منصوص عليه في المادة (11) من البروتوكول الخاص بالمحكمة الأفريقية. يكون هؤلاء القضاة نواة لقسم متخصص في حقوق الإنسان والشعوب، يتم إنشاؤها في المحكمة المندمجة. وسوف يوكل إلى أحد نواب المسجل بناء على نص المادة (48) للمحكمة التابعة للإتحاد الأفريقي، مسؤولية القيام بالأعباء الإدارية الخاصة بالقسم المتخصص لحقوق الإنسان والشعوب.

#### خامساً- التوصيات:

15- توصى اللجنة بأن يتم الدمج على أساس الخيار الثانى أعلاه، وذلك بواسطة بروتوكول قصير وبسيط، يمكن أن نتفاوض عليه في عجلة الدول الأعضاء ، ويمكن دفعه بسهولة عن طريق عملية التوقيع والتصديق/الانضمام.

#### سادساً- الخطوات المستقبلية:

16- تقوم مفوضية الإتحاد الأفريقية بعقد إجتماع مصغر للقانونيين والأساتذة الأفارقة المتميزين في بداية يناير لمساعدتها في هذا الموضوع. ثم بعد ذلك تقوم المفوضية بتعميم التوصيات داخليا وتنظم إجتماعا للجنة الممثلين



الدائمين والخبراء القانونيين فى منتصف يناير للنظر فى تلك التوصيات وصياغة وثيقة قانونية يتم إعدادها.

-17 يتم تقديم التوصيات ومشروع الوثيقة القانونية إلى الدورة العادية السادسة للمجلس التنفيذي وإلى الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الإتحاد المزمع عقده بأبوجا، نيجيريا، خلال الفترة 27-31 يناير 2005.

-

## مشروع البروتوكول الخاص بالدمج بين المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومحكمة العدل للاتحاد الأفريقي

إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي الأطراف في البروتوكول المؤسس للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والبروتوكول المؤسس لمحكمة العدل للاتحاد الأفريقي:

إذ توضع في اعتبارها أن محكمة العدل للاتحاد الإفريقي أنشئت بموجب القانون التأسيسي باعتبارها جهازا قضائيا رئيسيا للاتحاد وأنها لم تباشر أعمالها بعد، إذ تلاحظ أن بروتوكول إنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب دخل حيز التنفيذ ولم يبدأ العمل به بعد،

إذ تشير إلى مقرر المؤتمر (III) ASSEMBLY/AU/DEC.45 الذي اعتمده الدورة العادية لمؤتمر الاتحاد المجتمعة في أديس أبابا خلال الفترة من 6 إلى 8 يوليو 2004 والذي ينص على "أن يتم دمج المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مع محكمة العدل في محكمة واحدة" و"يطلب من رئيس المفوضية أن يحدد طرق تنفيذ هذا المقرر"،

وإذ تعيد تأكيد التزام الاتحاد بدعم وتعزيز حماية حقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا.

وإذ تدرك أن دمج المحكمتين سيساعد على تعزيز قدراتهما على بلوغ أهداف المحكمتين وأهداف الاتحاد بأجمعه،

وإذ تدرك كذلك أن أساس المقرر بدمج المحكمتين في محكمة واحدة هو الحاجة إلى ترشيد الهياكل القضائية للاتحاد وزيادة فاعليتها ومردودية تكاليفها، و

وإذ تعرب عن اقتناعها الراسخ بالحاجة الماسة إلى التعجيل بتفعيل محكمة العدل للاتحاد الإفريقي التي أنشئت نتيجة الدمج بين المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومحكمة العدل للاتحاد الأفريقي،

قد اتفقت على ما يلي:

### المادة 1: التعريفات

في هذا البروتوكول، وما لم يتم النص على خلاف ذلك:

تعني كلمة "المؤتمر" مؤتمر الاتحاد الإفريقي،

تعني عبارة "المحكمة الإفريقية"، المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان

والشعوب،

تعني كلمة "المجلس" مجلس المحكمة المنشأة بموجب هذا البروتوكول

وتمشيا مع لائحة المحكمة الداخلية،

تعني كلمة "المحكمة" المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومحكمة

العدل للاتحاد الإفريقي اللتان تعملان تحت عنوان محكمة العدل للاتحاد الإفريقي،

تعني كلمة "الرئيس"، رئيس المحكمة،

تعني كلمة "الأقاليم" المناطق الجغرافية للقارة الإفريقية التي تنقسم - في وقت من الأوقات - وفقا لمقرر يتخذه المؤتمر،  
تعني عبارة "لائحة المحكمة الداخلية" هي اللائحة الداخلية المنصوص عليها في المادتين 33 و58 على من بروتوكول المحكمة الإفريقية ومحكمة الاتحاد الإفريقي، على التوالي،  
تعني عبارة "نائب الرئيس" الشخص أو الأشخاص المنتخبين بهذه الصفة وفقا للمادة 21 من بروتوكول المحكمة الأفريقية.

### المادة 2: إنشاء المحكمة:

- 1- تحذف المادة 1 من بروتوكول المحكمة الإفريقية والمادة 2 فقرة (1) من بروتوكول محكمة الاتحاد الإفريقي، وتستبدلان بما يلي: "تقوم المحكمة التي يتم إنشاؤها بموجب هذا بأداء مهامها طبقا لأحكام بروتوكول المحكمة الإفريقية وبروتوكول محكمة الاتحاد الإفريقي.
- 2- في المادة 2، الفقرة (2) من بروتوكول محكمة الاتحاد الإفريقي، تدرج بعد "المحكمة هي الجهاز القضائي الرئيسي للاتحاد" الجملة "وتلتزم بتعزيز العدل وحماية حقوق الإنسان والشعوب في إفريقيا".
- 3- إدراج فقرة جديدة في بروتوكول محكمة الاتحاد الإفريقي تصاغ كما يلي: "تتكون المحكمة من دائرة قضائية متخصصة لحقوق الإنسان والشعوب يتم إنشاؤها بموجب هذا البروتوكول أو أي دائرة/دوائر تنشأ بموجب مقرر صادر عن المؤتمر بعد استشارة المحكمة أو بناء على توصية منها، وتباشر مهامها وفقا لأحكام هذا البروتوكول".

### المادة 3: رفع الدعوى أمام المحكمة:

تدرج في المادة 5 الفقرة 1 من بروتوكول المحكمة فقرة فرعية (ب) مع إعادة ترقيم الفقرات الفرعية:  
(ب) لجنة الخبراء الإفريقيين لحقوق الطفل ورفاهيته.

### المادة 4: التشكيل:

- 1- في المادة 3 الفقرة 1 من بروتوكول محكمة الاتحاد الإفريقي (التشكيل) يغير العدد 11 ويحول إلى 15، وتدرج بعد "مواطني الدول الأطراف" الكلمات "على أن يكون سبعة منهم، على الأقل من ذوي الاختصاص في قانون حقوق الإنسان والشعوب".
- 2- في المادة 3، تدرج فقرة 2 جديدة، مع إعادة ترتيب الفقرات: "يكون سبعة (7) قضاة، على الأقل، من بين 15 قاضيا، من النساء".
- 3- تحذف المادة 11 من بروتوكول المحكمة الإفريقية.

### المادة 5: المؤهلات:

تحذف المادة 4 من بروتوكول محكمة الاتحاد الإفريقي (المؤهلات) وتدرج بدلا منها الفقرتان الجديتان التاليتين:

- 1- تتكون المحكمة من قضاة مستقلين غير متحيزين يتم انتخابهم على أساس القدرة الفردية من بين القانونيين الذين يتمتعون بالأخلاق الرفيعة.
- 2- يجب أن تتوفر لقاضي المحكمة المؤهلات العملية والقضائية والجماعية اللازمة والمطلوبة في بلده لشغل أعلى المناصب القضائية أو أن يكون من بين الحقوقيين المعترف لهم بالكفاءة والخبرة في مجال القانون الدولي و/أو قانون حقوق الإنسان والشعوب.

#### **المادة 6: تقديم الترشيحات:**

حذف المادة 12 الفقرتان 1 و2 من بروتوكول المحكمة الإفريقية والمادة 5 الفقرتان 2 و3 من بروتوكول محكمة الاتحاد الإفريقي وإدراج فقرتين جديدتين على النحو التالي:

"يجوز لكل دولة طرف ترشيح اثنين من مواطنيها تتوفر فيهما المؤهلات المطلوبة والمنصوص عليها في هذا البروتوكول، على أن يكون أحدهما امرأة".

#### **المادة 7: مدة الولاية:**

تحذف الفقرة 15 الفقرتان 1 و2 من بروتوكول المحكمة الإفريقية.

#### **المادة 8: أداء اليمين:**

تحذف المادة 16 من بروتوكول المحكمة الإفريقية

#### **المادة 9: رئاسة المحكمة:**

تحذف المادة 10 من بروتوكول محكمة الاتحاد الإفريقي

#### **المادة 10: الاستقالة والإيقاف والعزل من المنصب:**

1- تعديل المادة 11 الفقرات 1 و3 و4 من بروتوكول محكمة الاتحاد الإفريقي ليصبح كالتالي:

(أ) إضافة جملة أخيرة على المادة 11 الفقرة (1) لتصبح كما يلي:

"وتصبح الاستقالة نافذة بعد مضي 30 يوما من تاريخ إشعار رئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي.

(ب) في المادة 11 الفقرة 3 تدرج بعد "ينقل الرئيس" كلمة كتابيا".

(ج) تغيير المادة 11 الفقرة 4 لتصبح كالتالي: "تصبح توصية المحكمة

بإيقاف أي قاض أو عزلة من المنصب نافذة بعد اعتمادها من قبل المؤتمر".

2- تحذف المادة 19 من بروتوكول محكمة الاتحاد الإفريقي ويستعاض عنها

بالمادة 11 من بروتوكول محكمة الاتحاد الإفريقي على النحو الذي تم تعديلها أعلاه.

#### **المادة 11: المناصب الشاغرة:**

- 1- في المادة 12 من بروتوكول محكمة الاتحاد الإفريقي، تدرج فقرة 3 جديدة ويعاد ترتيب الفقرات الفرعية: "يستبدل المؤتمر القاضي الذي أصبح منصبه شاغرا ما لم تقل مدة الولاية المتبقية له عن مائة وثمانين يوما (180)"،
- 2- تحذف المادة 20 بروتوكول المحكمة الإفريقية وتستبدل بالمادة 12 من بروتوكول محكمة الاتحاد الإفريقي على النحو الذي تم تعديلها أعلاه.

### المادة 12: استقلال القضاة:

- 1- في المادة 13 الفقرة 2 من بروتوكول الاتحاد الإفريقي، تدرج الكلمات "له مصلحة فيها أو " بعد " لا يجوز لأي قاض أن يشارك في إصدار قرار بشأن أي دعوى ..".
- 2- في المادة 17 الفقرة 2 من بروتوكول المحكمة الإفريقية، تدرج الكلمات "له مصلحة فيها أو"، بعد "لا يجوز للقاضي سماع أي دعوى ..".

### المادة 13: النصاب القانوني:

- 1- في المادة 16 الفقرة 1 من بروتوكول محكمة الاتحاد الإفريقي تدرج الكلمات "باستثناء الجلسات المعقودة في الدوائر أو غرف المشورة أو ما لم ينص ...".
- 2- في المادة 16 الفقرة 2 من بروتوكول محكمة الاتحاد الإفريقي، تحذف الكلمات "باستثناء الجلسات المعقودة في الغرف ..".
- 3- تدرج فقرة 3 جديدة في المادة 16 من بروتوكول محكمة الاتحاد الإفريقي، على النحو التالي: "يتم بلوغ النصاب القانوني اللازم لدائرة قضائية متخصصة بحضور خمسة (5) قضاة، على الأقل".
- 4- تستبدل الفقرة 3 من المادة 16 لمحكمة الاتحاد الإفريقي بالفقرة 4.

### المادة 14: التوقيع والمصادقة والانضمام:

- 1- يكون هذا البروتوكول مفتوحا للتوقيع والمصادقة والانضمام من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد وفقا للإجراءات الدستورية الخاصة بكل بلد.
- 2- يتم إيداع وثائق التصديق لدى رئيس المفوضية.
- 3- تقوم كل دولة عضو في الاتحاد تنضم إلى هذا البروتوكول بعد دخوله حيز التنفيذ بإيداع وثائق الانضمام لدى رئيس المفوضية.
- 4- يجوز لدولة ما - عند المصادقة أو الانضمام إلى هذا البروتوكول، أو أي وقت فيما بعد ذلك، أن تعلن، كتابيا أن مصادقتها أو انضمامها بمثابة مصادقة أو انضمام إلى بروتوكول المحكمة الإفريقية و/أو بروتوكول محكمة الاتحاد الإفريقي، بحسب الحالة.

5- يتعين على الدولة التي صدر عنها إعلان بموجب الفقرة 4 أعلاه إيداع هذا الإعلان لدى رئيس المفوضية الذي يقوم بإرسال نسخ منه على الدول الأطراف.

**المادة 15: دخول حيز التنفيذ:**

يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ - بصورة مؤقتة - بعد مضي ثلاثين (30) يوماً من تاريخ إيداع وثائق التصديق عليه من قبل خمس عشرة (15) دولة عضواً.

**المادة 16: مراجعة البروتوكول:**

بعد مضي خمس سنوات على تاريخ نفاذ هذا البروتوكول، ينعقد مؤتمر الدول الأطراف لمراجعة سير عمل المحكمة وصياغة وثيقة قانونية واحدة بشأنها.

**تقرير دورة استشارة الأفكار لمجموعة**  
**من القانونيين واللجنة الخاصة**  
**بدمج المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان**  
**والشعوب ومحكمة العدل التابعة للاتحاد الإفريقي**

**أولا- مقدمة:**

- 1- اعتمد مؤتمر الإتحاد المجتمع في دورته العادية الثالثة التي عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا، في يوليو 2004 المقرر ASSEMBLY/AU/DEC.45 (III) الذي قرر فيه، ضمن أمور أخرى، الدمج بين المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (المحكمة الإفريقية) ومحكمة العدل للإتحاد الإفريقي (محكمة الإتحاد الإفريقي) في محكمة واحدة وطلب من رئيس المفوضية تحديد طرق دمج المحكمتين.
- 2- تنفيذا للمقرر المذكور أعلاه، قامت المفوضية بإجراء دراسة وتوصلت إلى عدد من التوصيات فيما يتعلق بعملية دمج المحكمتين. فضلا عن ذلك، قررت المفوضية أن تكوين مجموعة من القانونيين الإفريقيين البارزين الذين لديهم خبرة واسعة في القانون الدولي والمؤسسات القضائية للشروع في دورة استشارة الأفكار حول طرق دمج المحكمة الإفريقية ومحكمة الإتحاد الإفريقي في محكمة واحدة. وقد شارك في الدورة القانونيون البارزون التالية أسماؤهم:
  - 1) السيد/حسن جالو (جامبيا): المدعى العام، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، (النائب العام السابق)،
  - 2) السيد/ أداما جنح (السنغال): الأمين العام المساعد للأمم المتحدة والمسجل، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، (الأمين العام السابق، اللجنة الدولية للقانونيين، وقد عمل بهذه الصفة بصورة وثيقة في إعداد البروتوكول الخاص بالمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والبروتوكول الخاص بمحكمة العدل للإتحاد الإفريقي)،
  - 3) البروفسير شادراك غتو (جنوب إفريقيا): محامى دولى ومدير فى المركز الخاص بدراسات النهضة الإفريقية، جامعة جنوب إفريقيا،
  - 4) السيد/ ريتشارد نزيريم (نيجيريا): خبير فى الصياغة التشريعية ومدير بالإنابة لمعهد الدراسات القانونية المتقدمة، لندن، المملكة المتحدة (ساعد مكتب المستشار القانونى فى دراسة المشروع الأول للإتفاقية القانونية)،
  - 5) الدكتورة أنجيلا ميلو (موزمبيق): محامية حقوق الإنسان وعضو فى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب،

6) السيد/ سناء أحمد خليل ( مصر ): محامى دولى لشئون حقوق الإنسان.

3- لم يتمكن السيد/ بلاسيد لينجا، رئيس المحكمة العليا فى جمهورية الكونغو، والقاضى أ. بلاى، رئيس القضاء فى المحكمة العليا لجمهورية موريشيوس من حضور الدورة نتيجة إرتباطات ماسة أخرى.

#### ثانيا- إجتماع مجموعة القانونيين:

4- إجتمعت مجموعة القانونيين فى أديس ابابا، إثيوبيا، فى المقر الرئيسى للإتحاد الإفريقى فى يومى 13 و 14 يناير 2005 لدراسة تقرير اللجنة وتقديم توصيات ملائمة. وقد أجرت مجموعة القانونيين، والمستشار القانونى وموظفون آخرون من اللجنة مناقشات مستفيضة حول الخيارات التى إقترحتها اللجنة وبحثت فى إمكانية الحصول على خيارات غير تلك التى إقترحتها اللجنة.

5- أحاطت مجموعة القانونيين علما بالمقرر الصادر عن المؤتمر وبال حاجة إلى أن يقوم الإتحاد الإفريقى بترشيد إطاره المؤسسى وتوحيد الأجهزة التى تم إنشاؤها. وأحاطت المجموعة علما ايضا بأن المقرر الصادر عن المؤتمر لم يهدف إلى تأخير عملية تفعيل المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أو التقليل من قدر الإلتزامات السابقة التى تقدمت بها الدول الأعضاء فى مجال تعزيز نظام حماية حقوق الإنسان فى إفريقيا. وعليه، فقد إنتهت المجموعة إلى أن من المهم أن تكون عملية دمج المحكمتين سريعة بقدر الإمكان وأنه ينبغى تفعيل المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب دون أى تأخير.

6- وعلى كل، وعند دراسة الأمر، أحاطت مجموعة القانونيين علما أيضا بأنه قد كان هناك عدد من الصعاب القانونية والفنية، تم تحديد معظمها فى تقرير اللجنة، وأنها تنشأ من تنفيذ المقرر الصادر عن المؤتمر ومن بينها ما يلى:

- لدى المؤتمر السلطة لإقرار معاهدات الإتحاد الإفريقى وإن كان التوقيع والتصديق عليها أو الإنضمام إليها هو من صلاحية الدول الأعضاء منفردة،
- هناك تمييز فى القانون الدولى بين حقوق الدول الأطراف وحقوق تلك التى ليست أطرافاً،
- إن بروتوكول الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب بشأن إنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب الذى تم إقراره فى 9 يونيو 1998 قد دخل حيز التنفيذ فى 25 يناير 2004، فى حين أن البروتوكول المؤسسى لمحكمة العدل الذى تم إقراره فى يوليو 2003 لم يدخل حيز التنفيذ بعد،



- إن عدد الدول الأطراف فى البروتوكولين (2) مختلف<sup>(1)</sup>.
  - ليست الأحكام ذات الصلة بمسائل مثل تقديم القضايا، والسلطة القضائية، ومؤهلات القضاة .. الخ، المضمنة فى البروتوكولين (2) متشابهة فى جميع النواحي،
  - تتطلب المادة 35 من البروتوكول المؤسس للمحكمة الإفريقية أنه يتعين، قبل تعديل البروتوكول، أن تتقدم المحكمة برأيها حول التعديلات المقترحة على أن تصبح المحكمة الإفريقية، بدخول البروتوكول حيز التنفيذ، قائمة بحكم القانون ويكون رأيها بالتالى مطلوباً،
  - قد يتعين تغيير إسم المحكمة حتى يعكس أن المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومحكمة الإتحاد الإفريقي هما فى طور الدمج وذلك لتفادى خلق المفهوم بأن المحكمة الإفريقية قد أصبحت مجرد جهة خاضعة لمحكمة الإتحاد الإفريقي أو مستوعبة بواسطتها،
  - ستكون هناك حاجة إلى تعديل كل من البروتوكول المؤسس لمحكمة الإتحاد الإفريقي والبروتوكول المؤسس للمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب،
  - إن إدخال البروتوكول الجديد سيزيد عدد الإتفاقيات القانونية التى يتعين التوقيع والتصديق عليها أو الإنضمام إليها من قبل الدول الأعضاء طالما انها ستصبح أطرافاً فى جميع البروتوكولات الثلاثة (3)،
- 7- بعد أن أحاطت علماً بالصعاب العملية والمفاهيمية وإسترشدت بمبدأ عدم تأخير أو تهميش بتنفيذ آلية حقوق الإنسان القائمة بالفعل، تقدمت مجموعة القانونيين بالتوصيات التالية:
- من المهم بالنسبة لإفريقيا أن تقوم بتطوير أنظمتها ومؤسساتها وأجهزتها القانونية الخاصة بها بغية تلبية الإحتياجات المحددة للقارة كجزء من التطور التدريجي للقانون الدولى ولكن تمشياً مع المفاهيم القانونية الدولية والمبادئ العامة الثابتة،
  - إن دمج المحكمتين ينبغى تنفيذه من خلال الخيار الثانى الذى تمت مناقشته فى التقرير الخاص بالمقرر الصادر عن المؤتمر بدمج المحكمتين،

(1) صدقت الدول الأعضاء التسعة عشر (19) التالية على البروتوكول المؤسس للمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب: الجزائر، بوركينا فاسو، بروندي، كوت ديفوار، جزر القمر، الجابون، جامبيا، ليبيا، ليسوتو، مالي، موزمبيق، موريشيوس، نيجيريا، النيجر، رواندا، جنوب إفريقيا، السنغال، توجو وأوغندا.

(2) وصدقت الدول الأعضاء الست (6) التالية على البروتوكول المؤسس لمحكمة العدل للإتحاد الإفريقي: جزر القمر، ليسوتو، مالي، موريتانيا، موريشيوس، رواندا وجنوب إفريقيا.

- من ثم، ينبغي أن تشمل عملية دمج المحكمتين إنشاء جهاز تصبح بموجبه المحكمة الإفريقية قسما متخصصا (يسمى القسم القضائي المتخصص لحقوق الإنسان والشعوب) لمحكمة واحدة، هي على وجه التحديد محكمة العدل للإتحاد، والتي ينص عليها القانون التأسيسي والبروتوكول المؤسس لمحكمة العدل للإتحاد الإفريقي)،
- ينبغي أن تعمل المحكمة المدمجة طبقا لأحكام البروتوكول المؤسس للمحكمة الإفريقية وكذلك البروتوكول المؤسس لمحكمة الإتحاد الإفريقي وينبغي أن تلتزم بتعزيز العدالة وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والشعوب،
- ينبغي تشكيل المحكمة المدمجة من خمسة عشر (15) قاضيا، ينبغي أن يكون لدى سبعة (7) منهم كفاءة محددة في مجال حقوق الإنسان والشعوب، وينبغي أن تكون سبعة (7) منهم على الأقل من النساء،
- ينبغي أن تكون الهياكل والترتيبات الإدارية للمحكمة موحدة، وطبقا لذلك، ينبغي أن تكون للمحكمة ميزانية واحدة تعمل على خدمتها نفس جهة التسجيل ويترأسها رئيس واحد،
- ينبغي تنفيذ عملية دمج المحكمتين عن طريق بروتوكول جديد يعدل أحكاما معينة من بروتوكول محكمة الإتحاد الإفريقي والبروتوكول المؤسس للمحكمة الإفريقية،
- ينبغي أن لا يسعى البروتوكول الجديد إلى إحداث تغييرات أساسية وينبغي أن يسعى فقط إلى تنفيذ التغييرات اللازمة لتوحيد مهام المحكمتين . وعليه، فإن مشروع البروتوكول يعالج مسائل مثل هيكل المحكمة وتشكيلتها وحقوق فرص الوصول، ومؤهلات القضاة وإجراءات الترشيح والانتخاب،
- عند التصديق على البروتوكول الجديد، للدولة الخيار في أن تتقدم بإعلان تشير فيه إلى أن التصديق نافذ أيضا فيما يتعلق ببروتوكول المحكمة الإفريقية و/أو بروتوكول محكمة الإتحاد الإفريقي،
- وعليه، فإن عملية الدمج تشمل إنشاء محكمة واحدة لديها سلطة قضائية في الشؤون العامة من قانون الإتحاد الإفريقي كما هو متصور في بروتوكول محكمة الإتحاد الإفريقي، وسلطة قضائية تحكم في الشؤون الخاصة بحقوق الإنسان والشعوب كما هو منصوص عليه في بروتوكول المحكمة الإفريقية.

-8 وفى نهاية الاجتماع، أعربت مجموعة القانونيين عن تقديرها للجنة  
للفرصة التى أتاحت لهم الإسهام فى تطوير الإتفاقية الهامة ذات الصلة  
بدمج المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومحكمة العدل للإتحاد  
الإفريقي.

2005

# Report on the Decision of the Assembly of the Union to Merge the African court on human and peoples' rights and the court of justice of the African Union

African Union

African Union

---

<http://archives.au.int/handle/123456789/4424>

*Downloaded from African Union Common Repository*